EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(يوليو- سبتمبر2024)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الفصلي الثالث
عن حالة الصِّحافة والإعلام في مصر خلال الفترة
(يوليو - سبتمبر) ٢٠٢٤

إعداد

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الثالث من عام 2024
- المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2024
- المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الثالث من عام 2024
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كما يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا في تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفي فهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ وأبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، والانتهاكات النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، أو الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الربع. ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل الحد من الانتهاكات.

ولا يكتفي المرصد -بطبيعة الحال- برصد الانتهاكات وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ بل إنه كذلك يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

استقراء الانتهاكات والنشاطات:

شهد الربع الثالث من عام 2024، عدة تطورات مهمة سواء على صعيد العمل الصحفي ككل، أو على مستوى المؤسسات الصحفية، أو فيما يخصص الصحفيين/ات والإعلاميين. فيما يتعلق بالمشهد الصحفي ككل، كان من أهم التطورات التي شهدتها تلك الفترة؛ الجدل المثار حول مسودة قانون الإجراءات الجنائية، الذي تقدمت به لجنة شكلت بشكل خاص لكتابة مشروع قانون جديد لقانون الإجراءات، وقد اشتبكت نقابة الصحفيين مع مسودة القانون؛ لما فيه من مواد ذات تأثير سلبي مباشر على العمل الصحفي والإعلامي، ولما فيه من تأثيرات شديدة السلبية على المجتمع ككل، بما فيه الصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

وقد نجحت نقابة الصحفيين في بناء خطاب معارض لمشروع القانون، وفي تجميع الأصوات المناهضة لمشروع القانون والمتحفظة بخصوص ما ورد فيه من مواد مقترحة، مثلت لمعظم المراقبين حالة ردة وتراجع غير مسبوق لمسار العدالة في البلاد.

وقد شارك المرصد المصري للصحافة والإعلام في النقاش المثار حول مسودة القانون وما رافقه من تطورات، كما كان لباحثي المرصد تعليقات على مسودة القانون المثير للجدل. فيما كانت آخر التطورات المتعلقة بمشروع القانون تأكيد رئيس مجلس النواب "إحالة القانون إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة حقوق الإنسان".

أما على صعيد المؤسسات الصحفية، فقد شهدت تلك الفترة تفجر ملفات متعلقة بالحد الأدنى للأجور، وبالتالي ترتبط بعلاقة المؤسسات الصحفية بصحفييها؛ في ظل إصرار مؤسسات صحفية على بقاء مرتبات العاملين/ات فيها دون المستوى المقبول، وإصرارها على التخلص من التزاماتها تجاه العاملين/ات فيها. في هذا السياق، تابعنا ملف الأجور بصحيفة الوفد، واحتجاجات العاملين/ات بالمؤسسة المستمرة للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، والتعيينات، وتابعنا تباطؤ إدارة الصحيفة في الاستجابة، ومحاولات النقابة المستمرة للتوفيق بين الطرفين، وضمان حصول الصحفيين/ات على مستحقاتهم، ورفع رواتبهم بشكل يضمن لهم حتى الحد الأدنى من الحياة الكريمة. صحيفة الوفد ليست استثناء، المشكلة ذاتها، تابعنا صداها في صحف أخرى حرص صحفييها على رفض النشر لما في ذلك من تأثير سلبي على استقرارهم المهني.

مشكلة المؤسسات الصحفية ليست مقصورة على ملف الأجور، وليست متعلقة بالحقوق الاقتصادية فحسب، إنما هناك مشكلات تندرج تحت ملف الحريات، عانت منها مؤسسات صحفية خلال الربع الثالث من العام، كان من آخر فصولها، قرار المجلس الأعلى للإعلام رفض منح موقع فكر تاني التراخيص اللازمة لتقنين أوضاعه، على الرغم من استيفاء إدارة الموقع للأوراق والاشتراطات المطلوبة.

على مستوى الصحفيين/ات والإعلاميين أنفسهم، تابعنا مشكلات عرقلت عملهم، سواء جماعات أو أفراد، أما جماعات، فقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير، مشكلة تأخر حصول الصحفيين/ات الرياضيين/ات على تأشيرات الدخول لتغطية مباراة السوبر الأفريقي بين الأهلي والزمالك، المقرر تنظيمها بالسعودية، الجمعة 27 سبتمبر 2024، بعد رفض السفارة السعودية منحهم تأشيرات الدخول، جراء أخطاء إجرائية متعلقة بخطاب الترشيح الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للصحفي/ة المتقدم/ة للاتحاد بطلب للتغطية.

وعلى مستوى الجماعات الصحفية أيضًا، تابعنا اعتصام عدد 46 صحفيا/ة بنقابة الصحفيين؛ احتجاجًا على رفض النقابة تنفيذ الأحكام القضائية الباتة للقيد بالنقابة بجدول تحت التمرين الحاصلين/ات عليها، والتي تقضي بإدراجهم/ن بالنقابة. وهو جانب آخر من مشكلة الصحفيين/ات والمجتمع الصحفي في مصر.

على الصعيد الفردي، كان أبرز ما تم رصده، هو استدعاء أجهزة أمنية لصحفيين/ات بغرض استجوابهم؛ دون سند قانوني أو استدعاء من النيابة مع ما يواكب التحقيق من معاملة غير آدمية، وبقاء لساعات طويلة، وخوف شديد من احتمالية استمرار الاحتجاز وعدم السماح لهم/ن بالانصراف، والرعب الذي يعيشه ذوي الصحفي في انتظار عودته، فضلًا عن الإرباك الذي يطال حياة الصحفي/ة جراء الاستدعاء وتبعاته.

جانب آخر من معاناة الصحفيين/ات مع أجهزة إنفاذ القانون تتعلق بالتحري عن الصحفي/ة عند محل السكن وبين جيرانه، وعند أهله، ما يخيف الصحفي/ة وذويه/ا ويخيف الجيران من كون الصحفي/ة مطلوب/ة أمنيًا.

هذه هي أبرز ملامح المشكلات التي تجابه المجتمع الصحفي في مصر، على صعيد الجماعة الصحفية ككل، وكذلك على مستوى التجمعات والمؤسسات الصحفية، وأخيرًا على مستوى الصحفي/ة الفرد.

عطفًا على هذه التطورات التي أثرت في المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فقد شهدت أيضًا وقوع انتهاكات سنتعرض لملامحها وأبعادها الإحصائية خلال هذا التقرير، كما سيستعرض النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر.

أولًا: فيمَا يتعلق بالانتهاكات: شهد الربع الثالث من عام 2024، وقوع 38 انتهاكًا، توزعت كالتالي: يوليو 13 انتهاكًا، أغسطس 12 انتهاكًا، سبتمبر 13 انتهاكًا، أما توزيع هذه الانتهاكات إحصائيًا، جاءت كالتالي:
من حيث جنس ضحية الانتهاك: 34 انتهاكًا بحق صحفيين ذكور، في حين وقع 2 انتهاك فقط بحق صحفيات، بينما شهدت الشهور الثلاث وقوع انتهاك جماعي وحيد، وانتهاك آخر بحق مؤسسة صحفية.

أما من حيث **نوعية الانتهاك**، فقد شهد الربع الثالث وقوع 27 انتهاكًا "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، فيما شهد وقوع 5 انتهاكات "قبض تعسفي"، بينما شهد انتهاك وحيد عن كل فئة من الفئات الآتية (التعرض للضرب، التعدي بالقول أو التهديد، استيقاف / احتجاز غير قانوني، حجب حقوق مالية، تضييق على عمل صحفي، منع التغطية الإعلامية).

أما توزيع الانتهاكات وفق انتشارها الجغرافي، يكشف لنا أن القاهرة شهدت وقوع العدد الأكبر من الانتهاكات في نطاقها الجغرافي، بواقع 16 انتهاكًا، يليها مع فارق كبير، محافظة الشرقية التي شهدت وقوع 6 انتهاكات، ثم في المستوى الثالث تأتي محافظة القليوبية، حيث شهدت وقوع 5 انتهاكات، يليها محافظتي الجيزة والمنوفية، بواقع 4 انتهاكات لكل منهما، وفي ذيل القائمة محافظة الإسماعيلية 2 انتهاك، وأخيرًا انتهاك وحيد وقع خارج مصر، بحق صحفيين مصريين.

أما من حيث **درجة موثوقية الانتهاكات** المرصودة، نجد أن لدينا 37 انتهاكًا من إجمالي 38 تم توثيقهم بطريقة مباشرة، في حين تم توثيق انتهاك وحيد بطريقة غير مباشرة.

وإذا نظرنا للانتهاكات من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، نجد أن فئة "كاتب صحفي" كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الشهور الثلاث؛ إذ وقع بحق متخصصيها 8 انتهاكات، يليها فئة "رسام كاريكاتير"، إذ طالها 7 انتهاكات خلال نفس الفترة، يشاركها في عدد الانتهاكات فئة "محرر صحفي"، إذ وقع بحقها 7 انتهاكات هي أيضا، يلي ذلك فئة "مصور صحفي" التي وقع بحقها 5 انتهاكات، يليها فئة "صحفي ديسك" بواقع 4 انتهاكات، وفي ذيل الترتيب نجد فئات (إداري، مترجم، أخصائي SEO) ولكل منها 2 انتهاك، وأخيرًا انتهاك وحيد طال جماعة

صحفية متنوعة التخصصات.

أما من زاوية **جهة عمل ضحية الانتهاك**، نجد أن 33 انتهاك وقعت بحق الصحفيين/ات إلكترونيين، ما يعني أنهم أكثر فئات الصحفيين هشاشة وعرضة للانتهاكات، فيما شهدت الفترة نفسها، وقوع 4 انتهاكات بحق صحفيين/ات في صحف ورقية، بينما شهدت وقوع انتهاك وحيد بحق صحفي يعمل بوسيلة إعلام مرئية.

أما من حيث **ملكية جهة عمل ضحايا الانتهاكات**، فقد شهدنا وقوع 35 انتهاكًا بحق صحف ومواقع إلكترونية محلية، في حين شهدنا وقوع 3 انتهاكات بحق مؤسسات إعلامية أجنبية، فيما لم نشهد خلال الفترة نفسها وقوع أية انتهاكات بحق مؤسسات إعلامية مملوكة للدولة.

وأخيرًا، من حيث الجهات المرتكبة للانتهاك، نجد أن مؤسسات قضائية كانت الأكثر ارتكابًا للانتهاكات، بواقع 30 انتهاكًا، يليها الجهات الأمنية أو مؤسسات إنفاذ القانون، بواقع 4 انتهاكات، بينما يتهادى في ذيل القائمة (أمن مدني أو حراسات خاصة، مؤسسات صحفية، مدنيون، مؤسسات رياضية) بواقع انتهاك وحيد لكل فئة.

ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

شهد الربع الثالث من عام 2024، صدور 229 نشاطًا (يدور بين خطابات وفعاليات) عن الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر، وهي المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين.

هذه النشاطات جاءت كالتالي: على رأس القائمة تأتي نقابة الصحفيين وهي أكثر المؤسسات نشاطًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إذ صدر عنها 176 نشاطًا، يليها من حيث الترتيب مع فارق شاسع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حيث صدر عنه 18 نشاطًا، يليهما كل من نقابة الإعلاميين والهيئة الوطنية للصحافة، إذ صدر عن كل منهما 12 نشاطًا خلال الفترة نفسها، وفي نهاية القائمة تأتي الهيئة الوطنية للإعلام بـ 11 نشاطًا.

هذه النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، يمكن تصنيفها إلى محورين كبيرين؛ الأول: النشاطات الصادرة عن جهات نقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، وقد صدر عن النقابتين 188 نشاطًا خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير. الثاني: النشاطات الصادرة عن جهات رقابية (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام)، وقد صدر عن الجهات الثلاث خلال الربع الثالث من العام 41 نشاطًا.

ونشير هنا إلى أن هذه النشاطات من حيث نوعيتها جاءت كالتالي: "فئة خبر" كانت النشاط الأعلى تكرارًا لدى الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، بواقع 141 مرة خلال الشهور الثلاث، يليها "فئة فعاليات" والتي تكررت 23 مرة، ثم فئتي "بيان" و"إعلان" إذ تكرر كل منهما 14 مرة، ثم فئة تهنئة 13 مرة، "فئة تصريح" 11 مرة، ثم "فئة نعي" 9 مرات، بعدها "فئة بروتوكول" 3 مرات، وأخيرًا "فئة خطاب" مرة واحدة.

ثالثًا: أبرز قضايا المجتمع الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من العام:

بعد ظهور نتيجة لجنة القيد الأخيرة، أثير كثير من الجدل حول معايير الرفض والاختيار، كما وردت النقابة عدت شكاوى وطعون، فضلًا عن المطالب المتكررة للجمعية العمومية، التى تخص إعادة النظر فى لائحة القيد. الجدل حول ملف القيد هو جدل متجدد؛ حول شروط القيد وإن كانت قاسية مجحفة تعيق دخول الصحفيين والجادين، أم متساهلة تمثل بابًا خلفيًا لدخول المتسلقين وغير المنتمين للمهنة حقيقة. وهي القضية التي نتتبعها بالوصف والتحليل والتعليق في المحور الثالث والأخير من التقرير.

البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير:

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عِدة مصادر في عملية الرصد، وهي:

1 - **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - **مايرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 - البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق:

1 -**التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2 - **التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير:

يلتزم التقرير الربع السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يوليو 2024 إلى 30 سبتمبر 2024، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر. وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار الجسدية

- **التعرّض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 - أضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدّي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 - أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسّفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

- **حجب المو اقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 - أضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.

- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة أو الجنايات.

المحور الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الثالث من العام 2024

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر) من العام 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها.

وقد شهد الربع الثالث من العام، وقوع 38 انتهاكًا، توزعت كالتالي: شهر يوليو 13 انتهاكًا، شهر أغسطس 12 انتهاكًا، شهر سبتمبر 13 انتهاكًا، أما توزيع هذه الانتهاكات إحصائيًا، جاء كالتالي:

1 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية:

شهد الربع الثالث من عام 2024، وقوع 38 انتهاكًا؛ هذه الانتهاكات توزعت من حيث جنس ضحية الانتهاك، إلى: 34 انتهاكًا بحق صحفيين ذكور، في حين وقع 2 انتهاك فقط بحق صحفيات، بينما شهدت الشهور الثلاث وقوع انتهاك جماعي وحيد، وانتهاك آخر بحق مؤسسة صحفية.

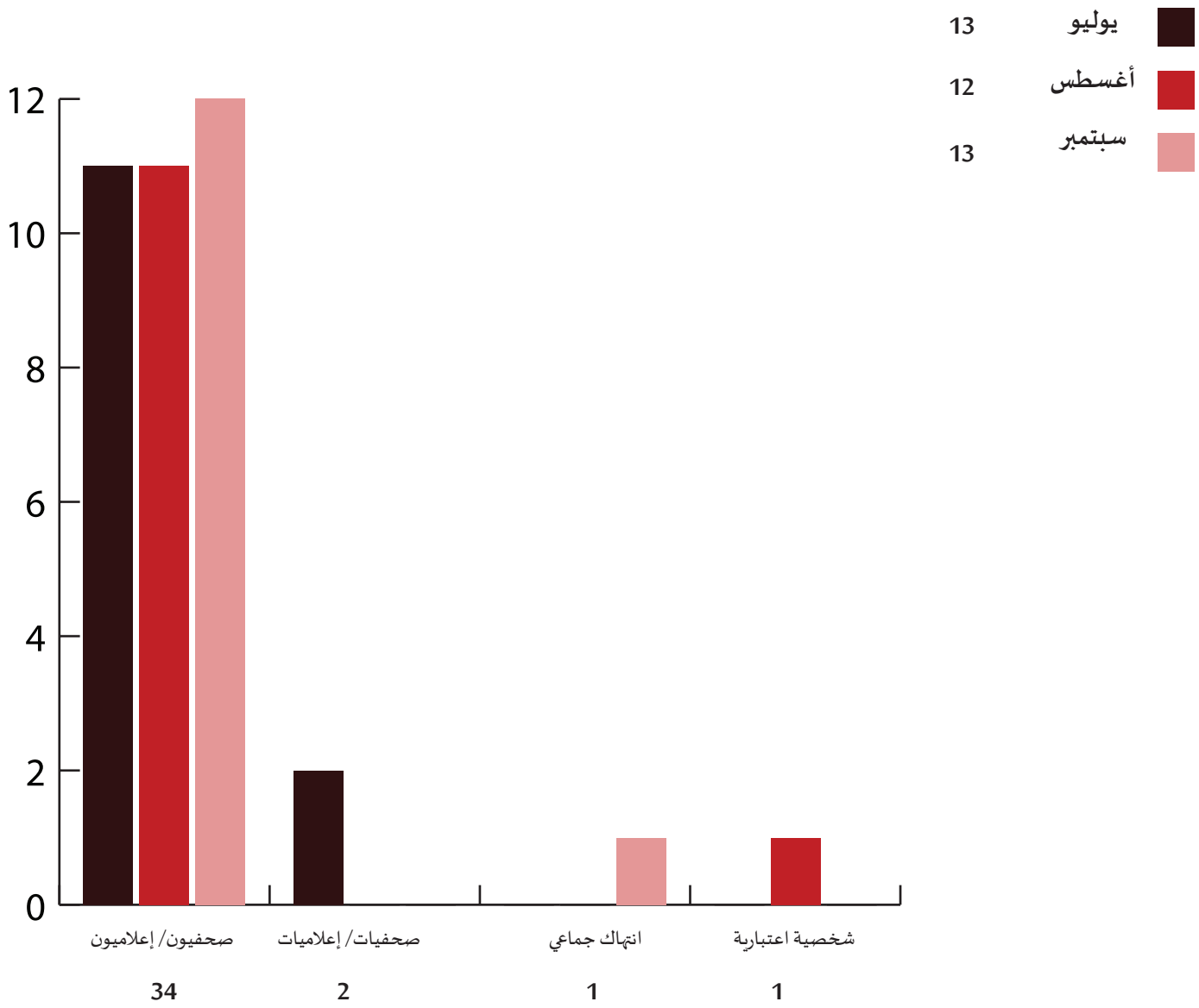

2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

أما من حيث نوعية الانتهاك، فقد شهد الربع الثالث وقوع 27 انتهاكًا "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، فيما شهد وقوع 5 انتهاكات "قبض تعسفي"، بينما شهد انتهاك وحيد عن كل فئة من الفئات الآتية (التعرض للضرب، التعدي بالقول أو التهديد، استيقاف/ احتجاز غير قانوني، حجب حقوق مالية، تضييق على عمل صحفي، منع التغطية الإعلامية).

يوليو	13
أغسطس	12
سبتمبر	13

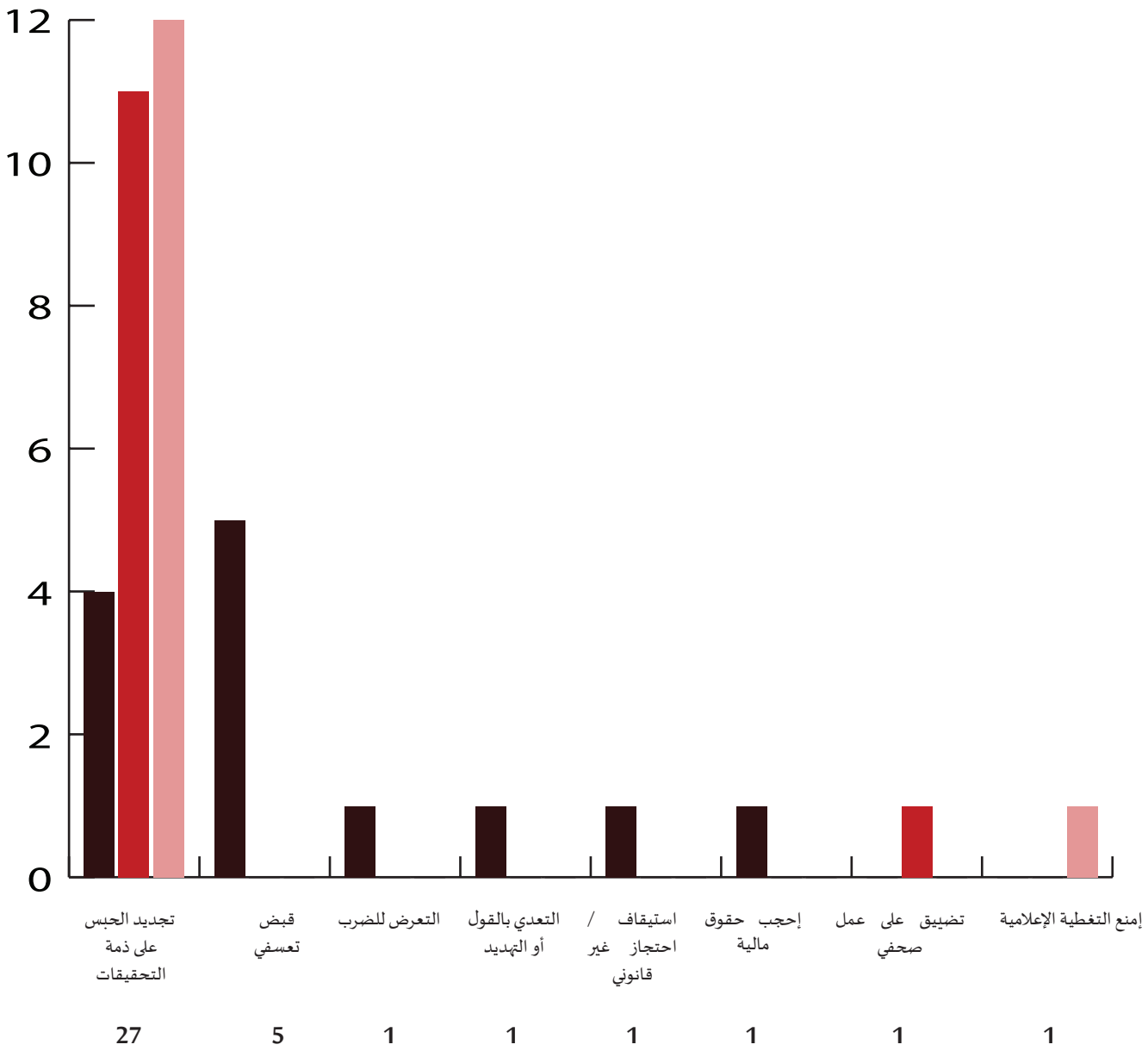

3 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

أما توزيع الانتهاكات وفق انتشارها الجغرافي، يكشف لنا أن القاهرة شهدت وقوع العدد الأكبر من الانتهاكات في نطاقها الجغرافي، بواقع 16 انتهاكًا، يليها مع فارق كبير، محافظة الشرقية التي شهدت وقوع 6 انتهاكات، ثم في المستوى الثالث تأتي محافظة القليوبية؛ حيث شهدت وقوع 5 انتهاكات، يليها محافظتي الجيزة والمنوفية، بواقع 4 انتهاكات لكل منهما، في ذيل القائمة محافظة الإسماعيلية 2 انتهاك، وأخيرًا انتهاك وحيد وقع خارج مصر، بحق صحفيين مصريين.

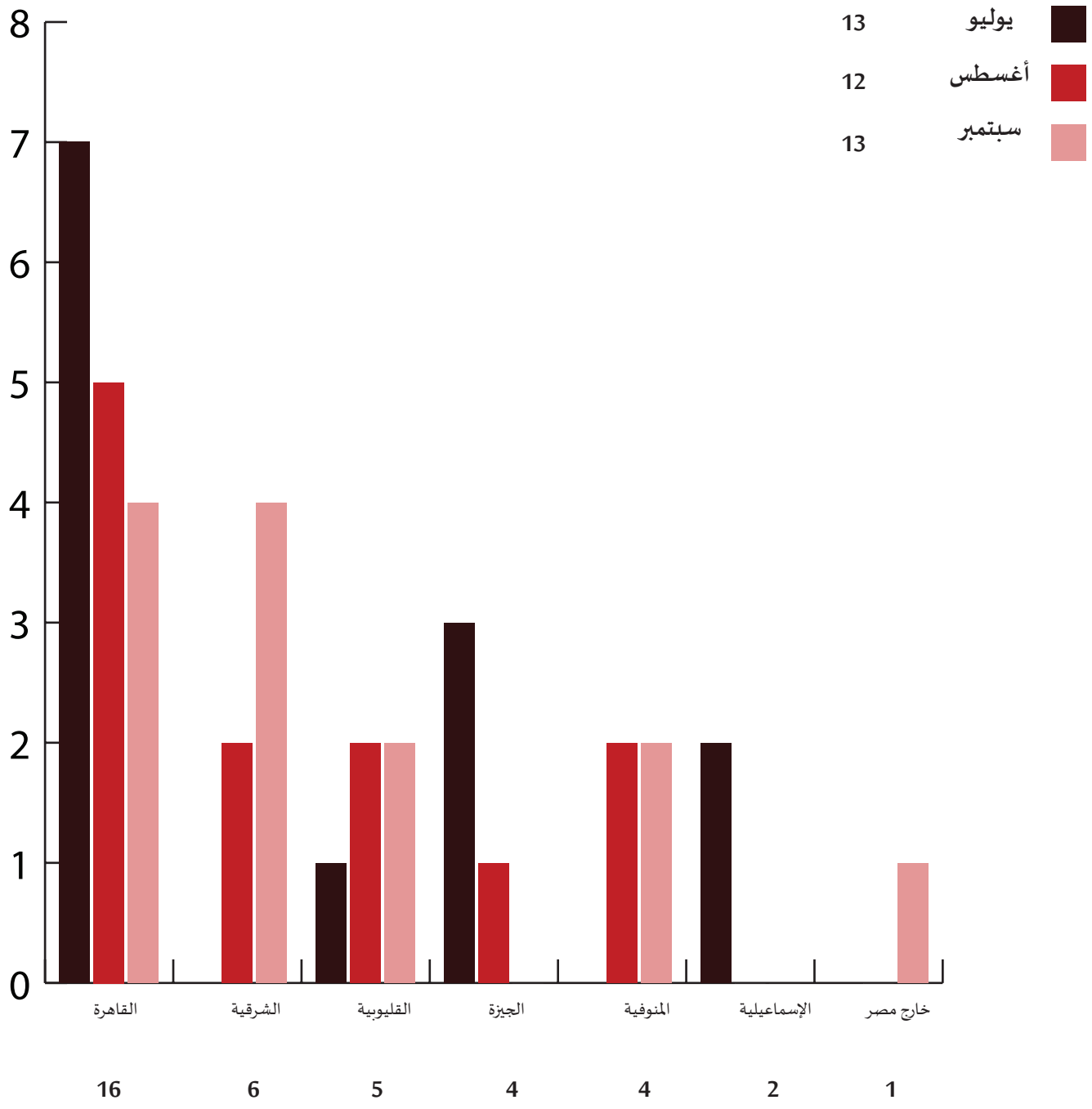

4 - توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق:

أما من حيث درجة موثوقية الانتهاكات المرصودة خلال الربع الثالث من 2024، نجد أن لدينا 37 انتهاكًا من إجمالي 38 تم توثيقهم بطريقة مباشرة، في حين تم توثيق انتهاك وحيد بطريقة غير مباشرة. والتوثيق المباشر هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، أما التوثيق غير المباشر فهو التوثيق الذي يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور.

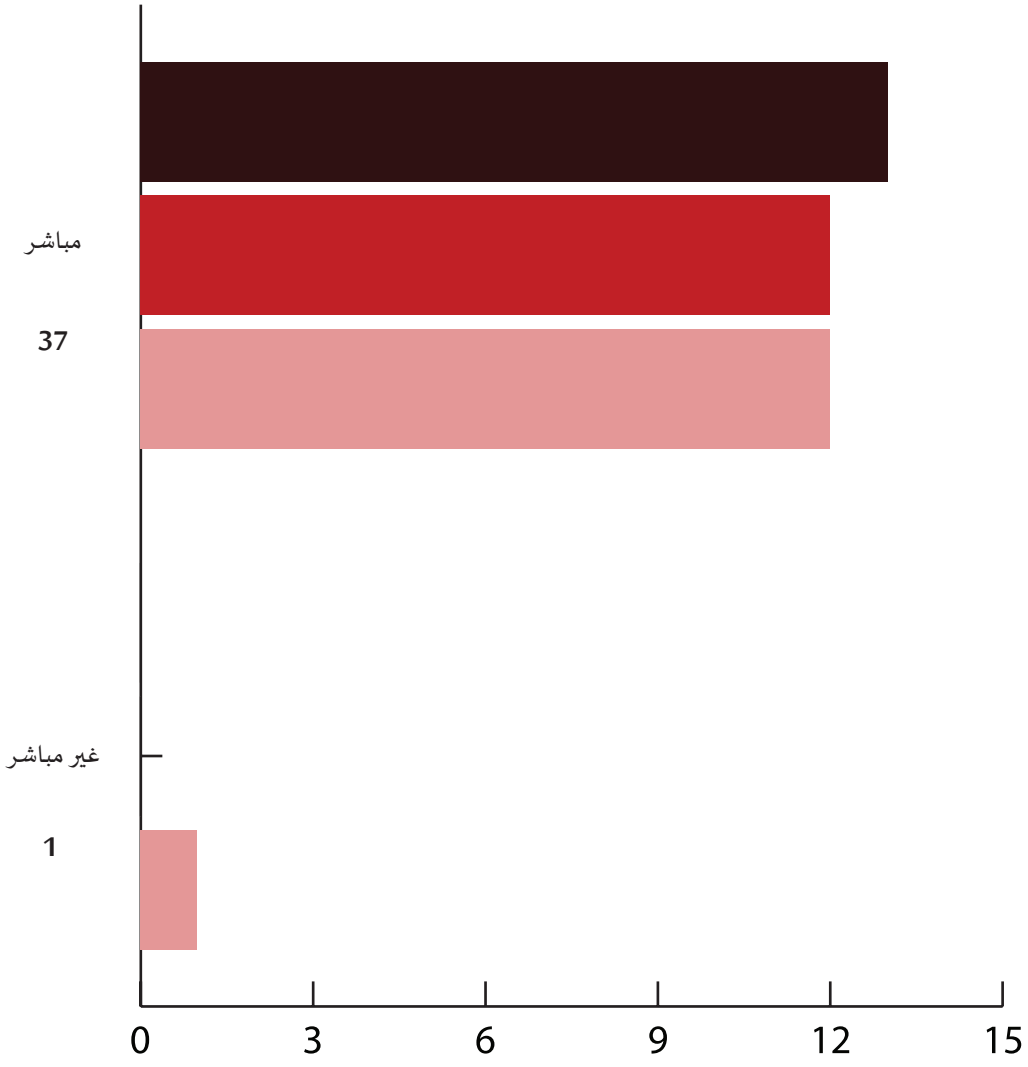

5 - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

إذا نظرنا للانتهاكات التي وقعت خلال الربع الثالث من العام، من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، نجد أن فئة "كاتب صحفي" كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الشهور الثلاث؛ إذ وقع بحق متخصصيها 8 انتهاكات، يليها فئة "رسام كاريكاتير"، إذ طالها 7 انتهاكات خلال نفس الفترة، يشاركها في عدد الانتهاكات فئة "محرر صحفي"، إذ وقع بحقها 7 انتهاكات هي أيضًا، يلي ذلك فئة "مصور صحفي" التي وقع بحقها 5 انتهاكات، يليها فئة "صحفي ديسك" بواقع 4 انتهاكات، وفي ذيل الترتيب نجد فئات (إداري، مترجم، أخصائي SEO) ولكل منها 2 انتهاك، وأخيرًا انتهاك وحيد طال جماعة صحفية متنوعة التخصصات.

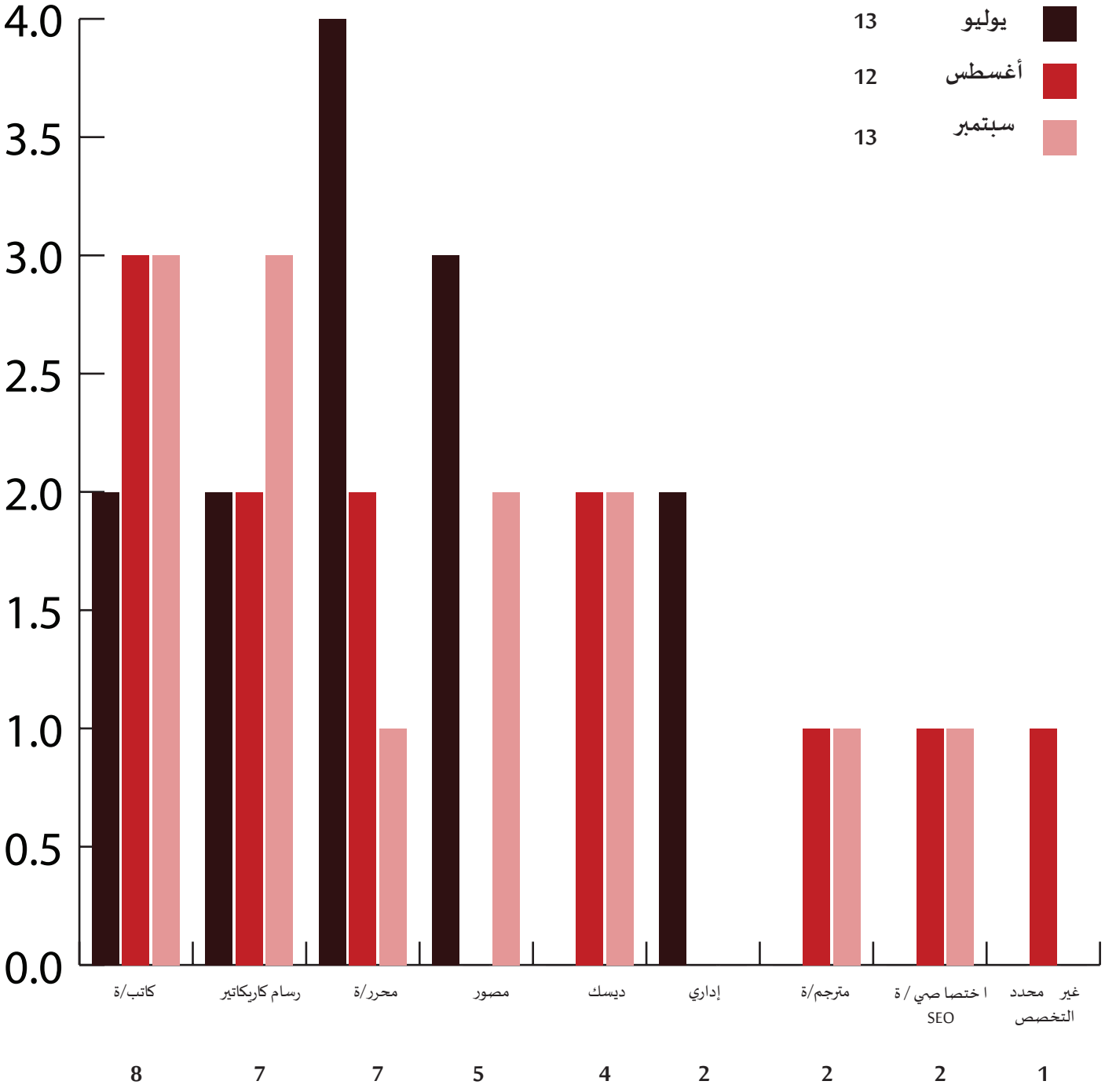

6 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

من زاوية جهة عمل ضحية الانتهاك، نجد أن الربع الثالث من عام 2024، شهد وقوع 33 انتهاكًا بحق صحفيين/ات إلكترونيين، ما يعني أنهم أكثر فئات الصحفيين هشاشة وعرضة للانتهاكات، فيما شهدت الفترة نفسها، وقوع 4 انتهاكات بحق صحفيين/ات في صحف ورقية، بينما شهدت وقوع انتهاك وحيد بحق صحفي يعمل بوسيلة إعلام مرئية.

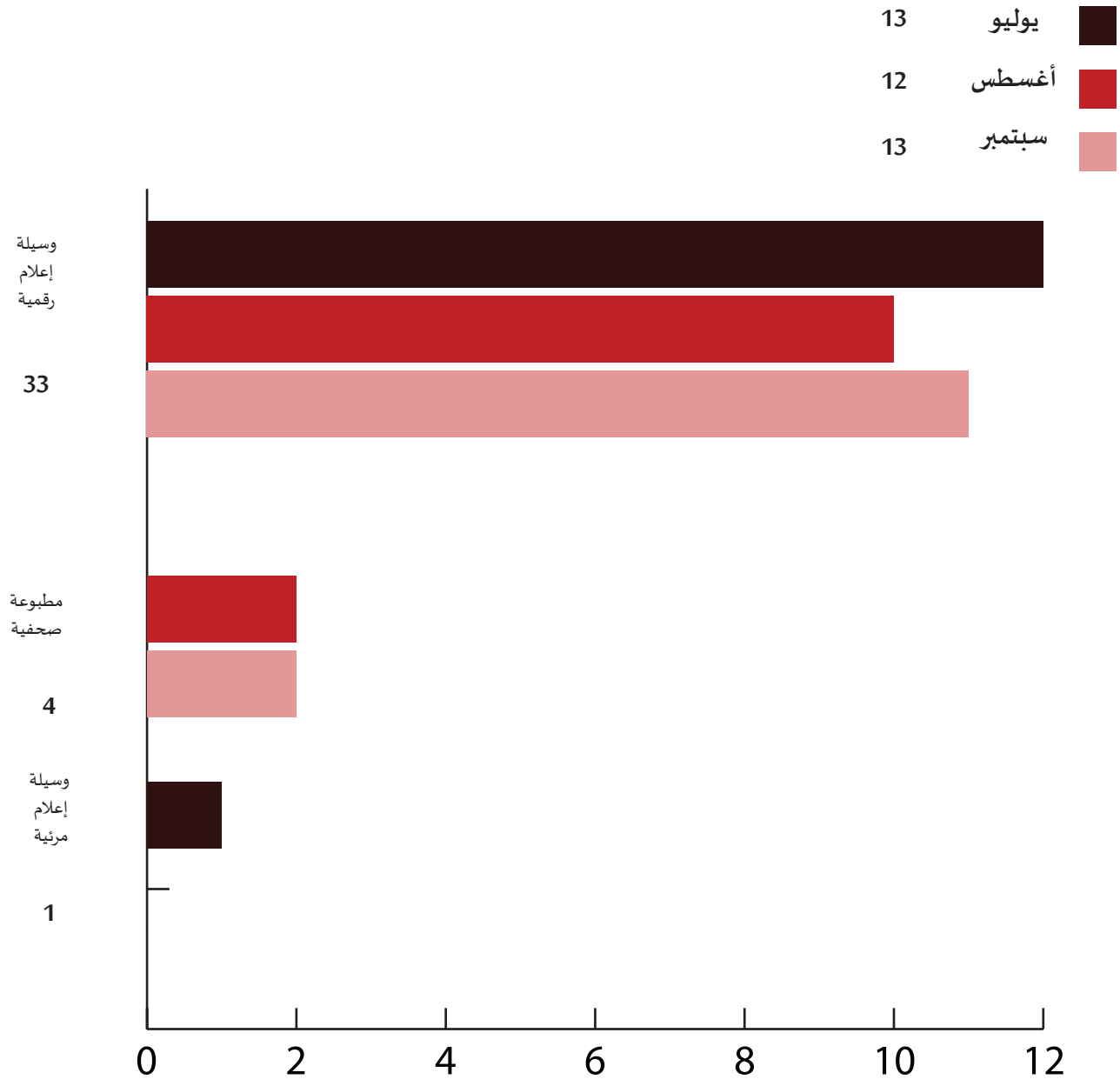

7 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

خلال الربع الثالث من العام، من حيث ملكية جهة عمل ضحية الانتهاك، نجد أننا شهدنا وقوع 35 انتهاكًا بحق صحف ومواقع إلكترونية محلية، في حين شهدنا وقوع 3 انتهاكات بحق مؤسسات إعلامية أجنبية، فيما لم نشهد خلال الفترة نفسها وقوع أية انتهاكات بحق مؤسسات إعلامية مملوكة للدولة.

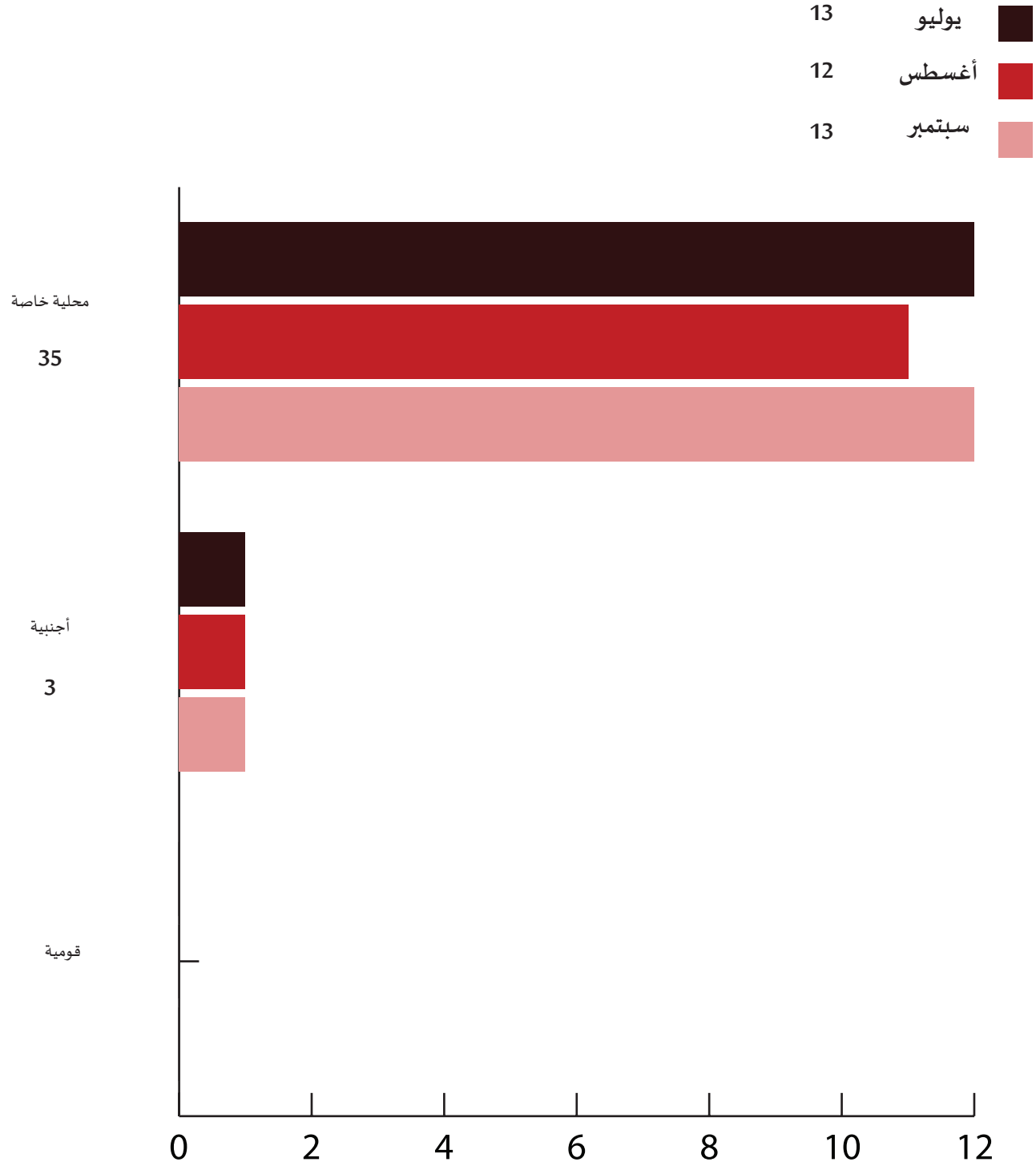

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

خلال الربع الثالث من 2024، كانت مؤسسات قضائية هي أكثر الجهات ارتكابًا للانتهاكات، بواقع 30 انتهاكًا، يليها الجهات الأمنية أو مؤسسات إنفاذ القانون، بواقع 4 انتهاكات، بينما يأتي في ذيل القائمة (أمن مدني أو حراسات خاصة، مؤسسات صحفية، مدنيون، مؤسسات رياضية) بواقع انتهاك وحيد لكل فئة.

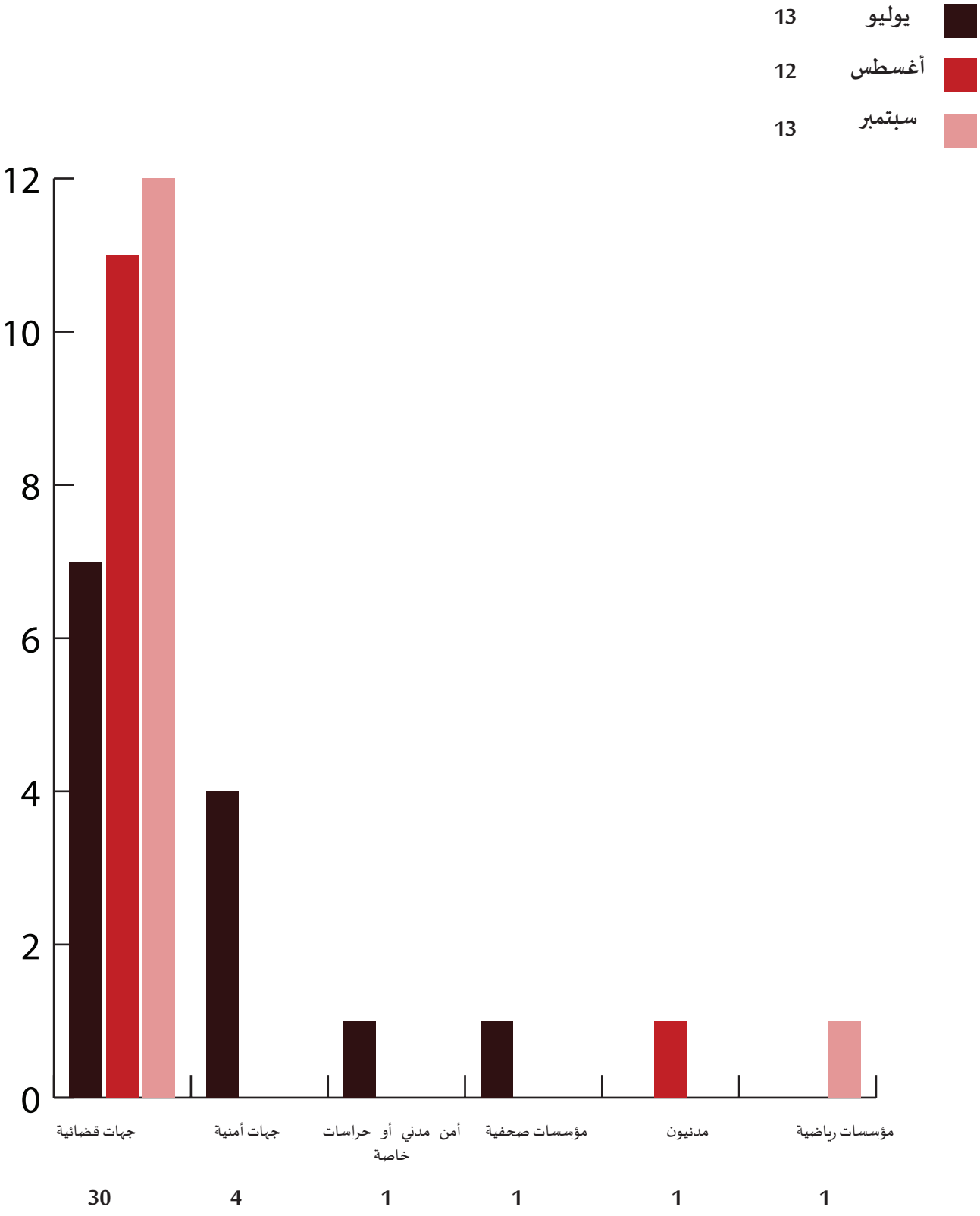

المحور الثاني: مُستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2024

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاءت بعضها الآخر منظمة للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

وصدرت أبرز القرارات عن كل من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، وبعض الجهات التنفيذية الأخرى.

أولًا: الصادرات عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام:

شهد الربع الثالث من عام 2024، صدور 229 نشاطًا (يدور بين خطابات وفعاليات) عن الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر، وهي المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين. هذه النشاطات جاءت كالتالي: على رأس القائمة تأتي نقابة الصحفيين، وهي أكثر المؤسسات نشاطًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إذ صدر عنها 176 نشاطًا، يليها من حيث الترتيب مع فارق شاسع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حيث صدر عنه 18 نشاطًا، يليهما كل من نقابة الإعلاميين والهيئة الوطنية للصحافة، إذ صدر عن كل منهما 12 نشاطًا خلال الفترة نفسها، وفي نهاية القائمة تأتي الهيئة الوطنية للإعلام بـ 11 نشاطًا.

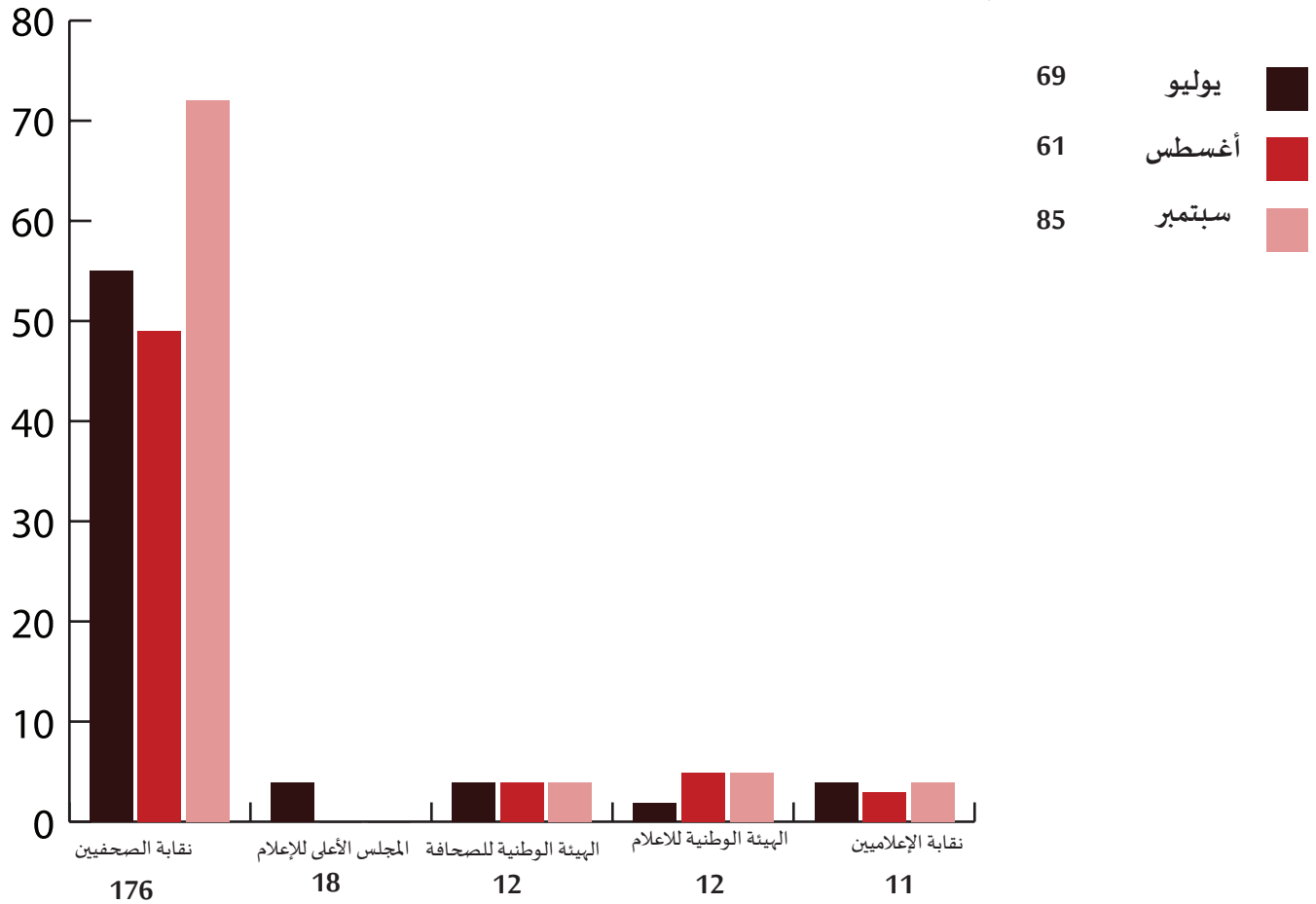

هذه النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، يمكن تصنيفها إلى محورين كبيرين؛ الأول: النشاطات الصادرة عن جهات نقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، وقد صدر عن النقابتين 188 نشاطًا خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير. الثاني: النشاطات الصادرة عن جهات رقابية (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام)، وقد صدر عن الجهات الثلاث خلال الربع الثالث من العام 41 نشاطًا.

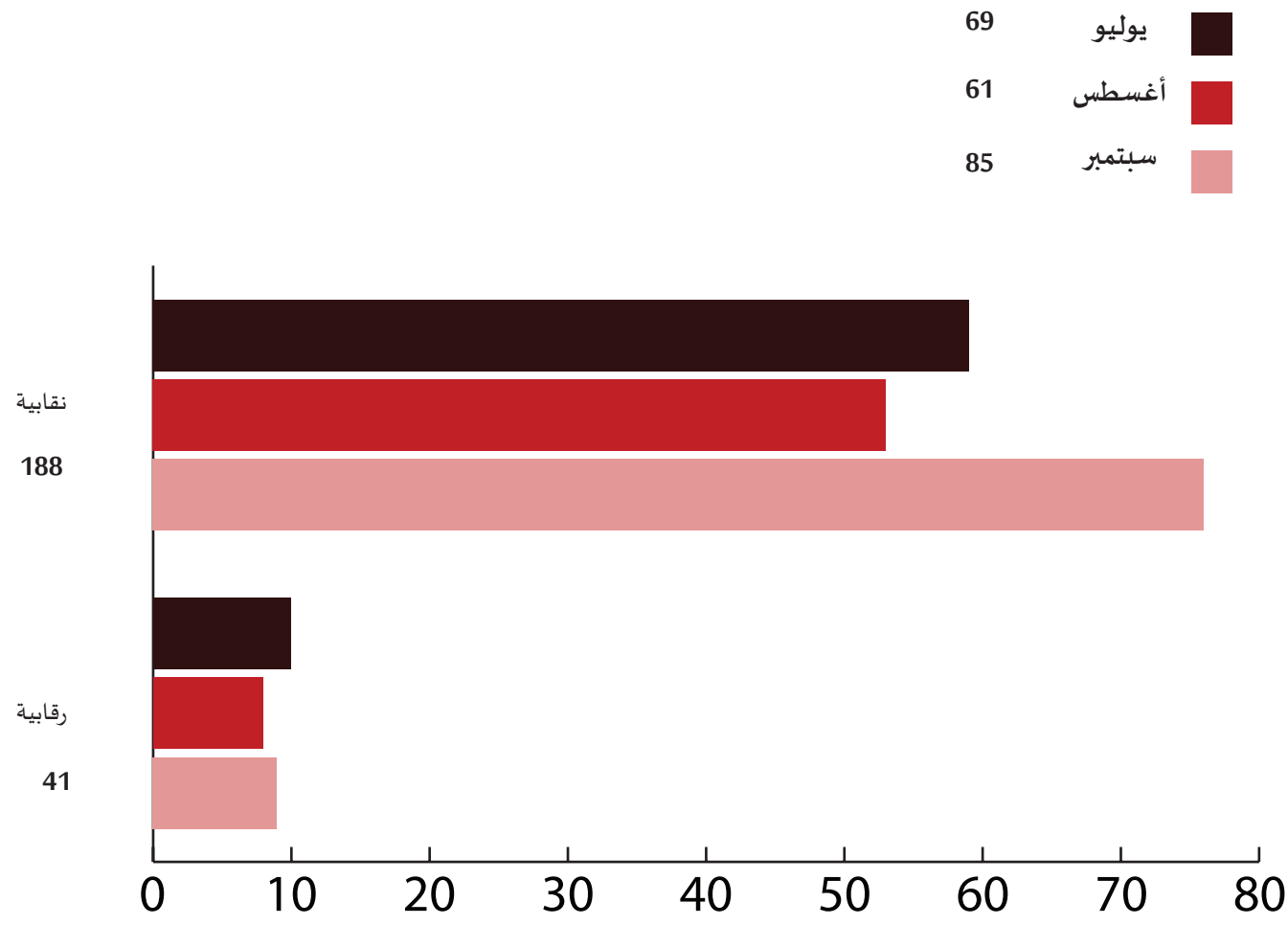

ثانيًا: نوعية الصادرات عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام:

كما سبق وأشرنا إلى أن الصادر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الربع الثالث من 2024، بلغ 229 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت بين جهات نقابية (الصحفيين والإعلاميين)، وجهات رقابية (الوطنية للصحافة، الوطنية للإعلام، الأعلى للإعلام)، وأن نقابة الصحفيين تتربع على قمة هذه الجهات كونها الأكثر نشاطًا.

نضيف هنا أن هذه النشاطات من حيث نوعيتها جاءت كالتالي: "فئة خبر" كانت النشاط الأعلى تكرارًا لدى الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، بواقع 141 مرة خلال الشهور الثلاث، يليها "فئة فعاليات"، والتي تكررت 23 مرة، ثم فئتي "بيان" و "إعلان" إذ تكرر كل منهما 14 مرة، ثم فئة تهنئة 13 مرة، "فئة تصريح" 11 مرة، ثم "فئة نعي" 9 مرات، بعدها "فئة بروتوكول" 3 مرات، وأخيرًا "فئة خطاب" مرة واحدة.

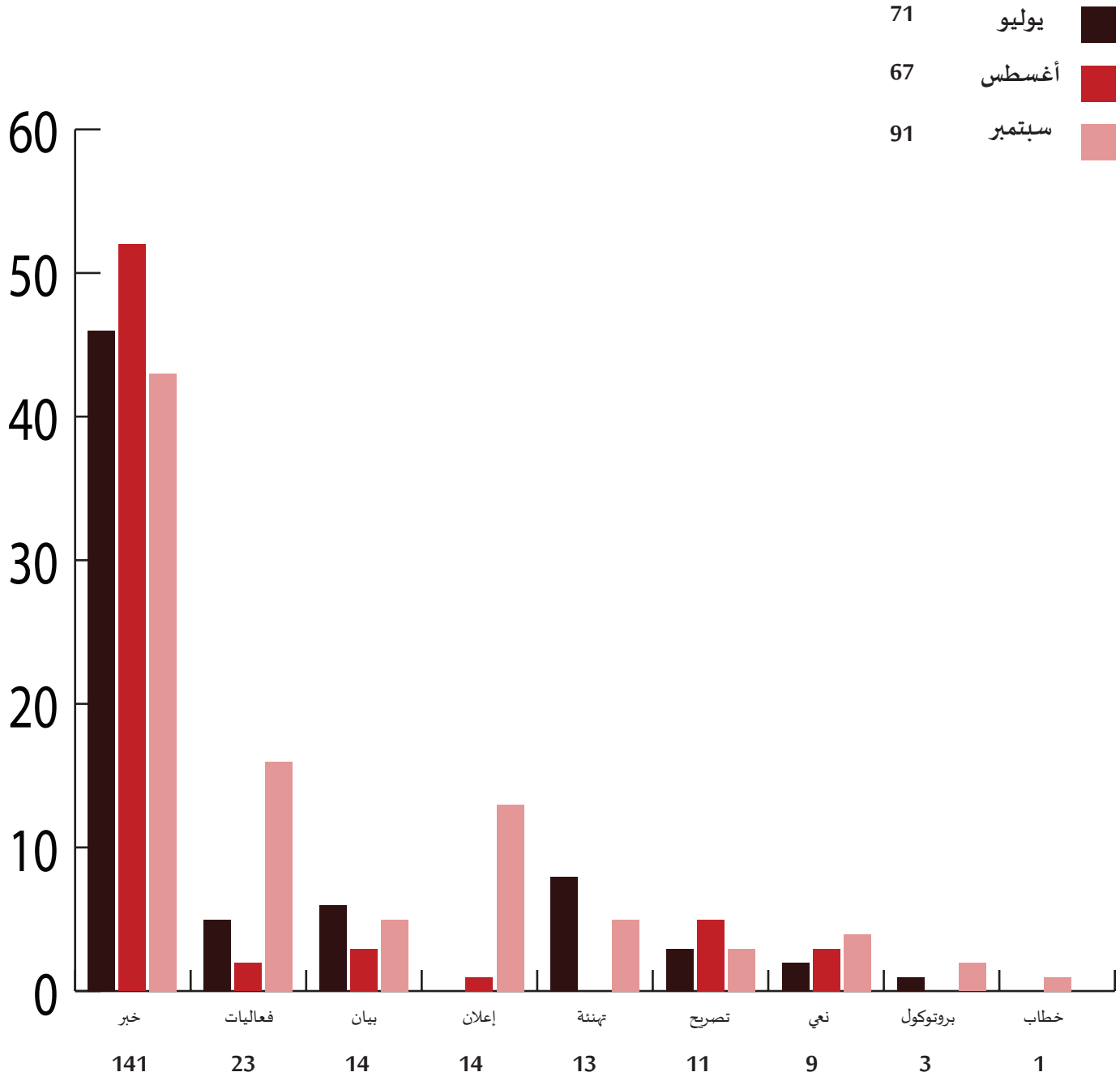

النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر:

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2024، نحاول في السطور التالية، نتناول بالعرض الإحصائي النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات.

من الناحية المنهجية نقسم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين؛ القسم الأول: المؤسسات النقابية، القسم الثاني: الجهات الرقابية.

أولا: المؤسسات النقابية:

نقابة الصحفيين:

صدر عن نقابة الصحفيين خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير 176 نشاطًا، فالنقابة هي الأكثر نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ هذه النشاطات جاءت كالتالي: 126 خبرًا، 20 فعالية تدريبية وتثقيفية، احتجاجية واحتفالية، 14 إعلان عن نشاط خدمي أو تثقيفي، 12 بيان موقف، 2 بروتوكول تعاون، تصريح وحيد، وخطاب وحيد.

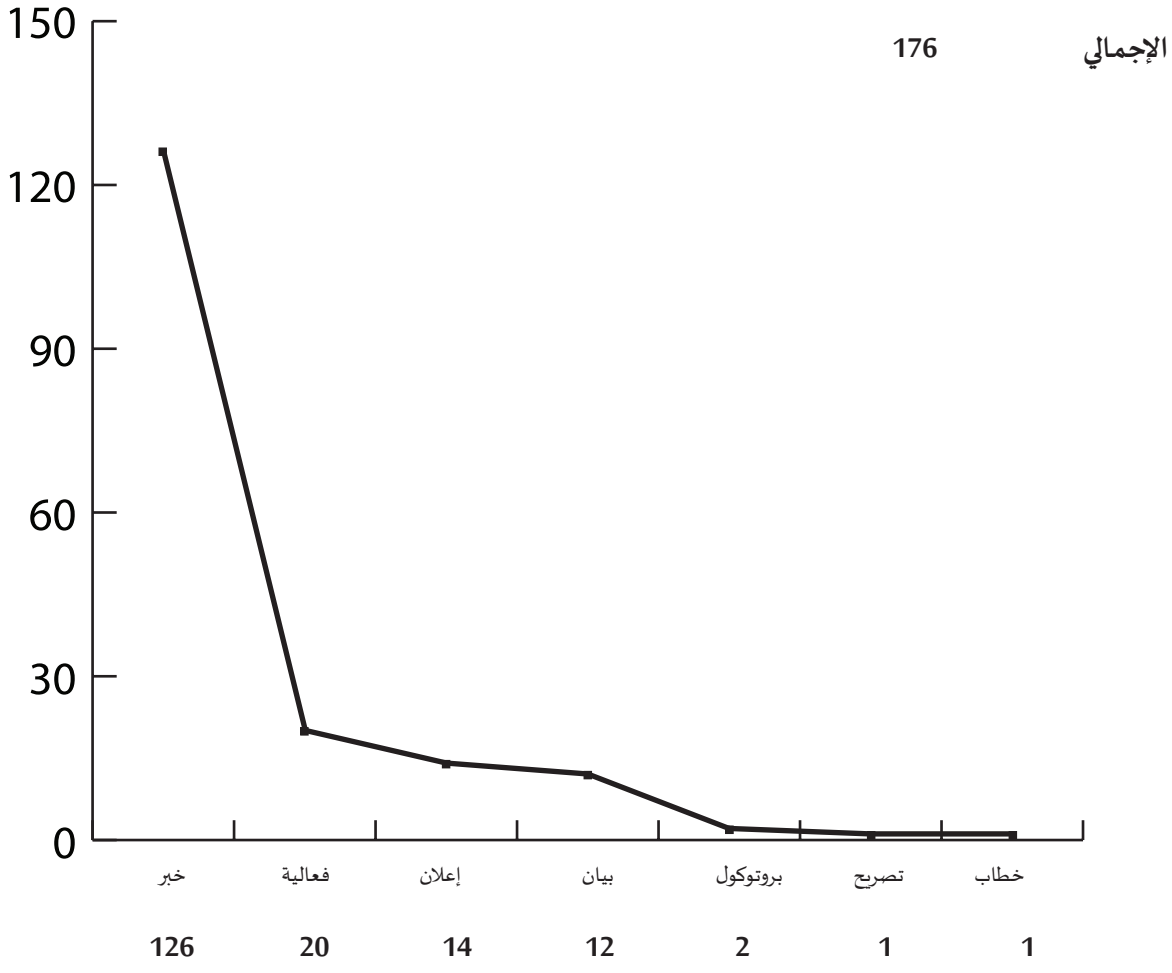

أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من عام 2024:

قرارات الإدانة التي أصدرتها النقابة للتنديد بوقائع القبض على الصحفيين؛ من قبيل إدانة القبض على أشرف عمر، وخالد ممدوح، وقبلهما رمضان جويدة.

نشاط النقابة في التعاطي مع مسودة قانون الإجراءات الجنائية، والنقاش الواسع الذي قادته حول القانون ومواده، ومثالبه.

جهود النقابة فيما يتعلق بالقيد؛ شروط القيد ومعاييره، وملف قيد الصحفيين الإلكترونيين. فضلًا عن النشاط الواسع في خدمة الصحفيين/ات، وفي التضامن معهم/ن في القضايا التي تواجههم/ن.

نقابة الإعلاميين:

نقابة الإعلاميين هي ثاني المؤسسات النقابية بعد الصحفيين، وإن كان الفارق كبير بين نشاط النقابتين، إذ صدر عن نقابة الإعلاميين 12 نشاطًاخلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير.
وجاءت هذه النشاطات على النحو التالي: 5 بيانات نعي، 4 بيانات تهنئة، 3 تصريحات.

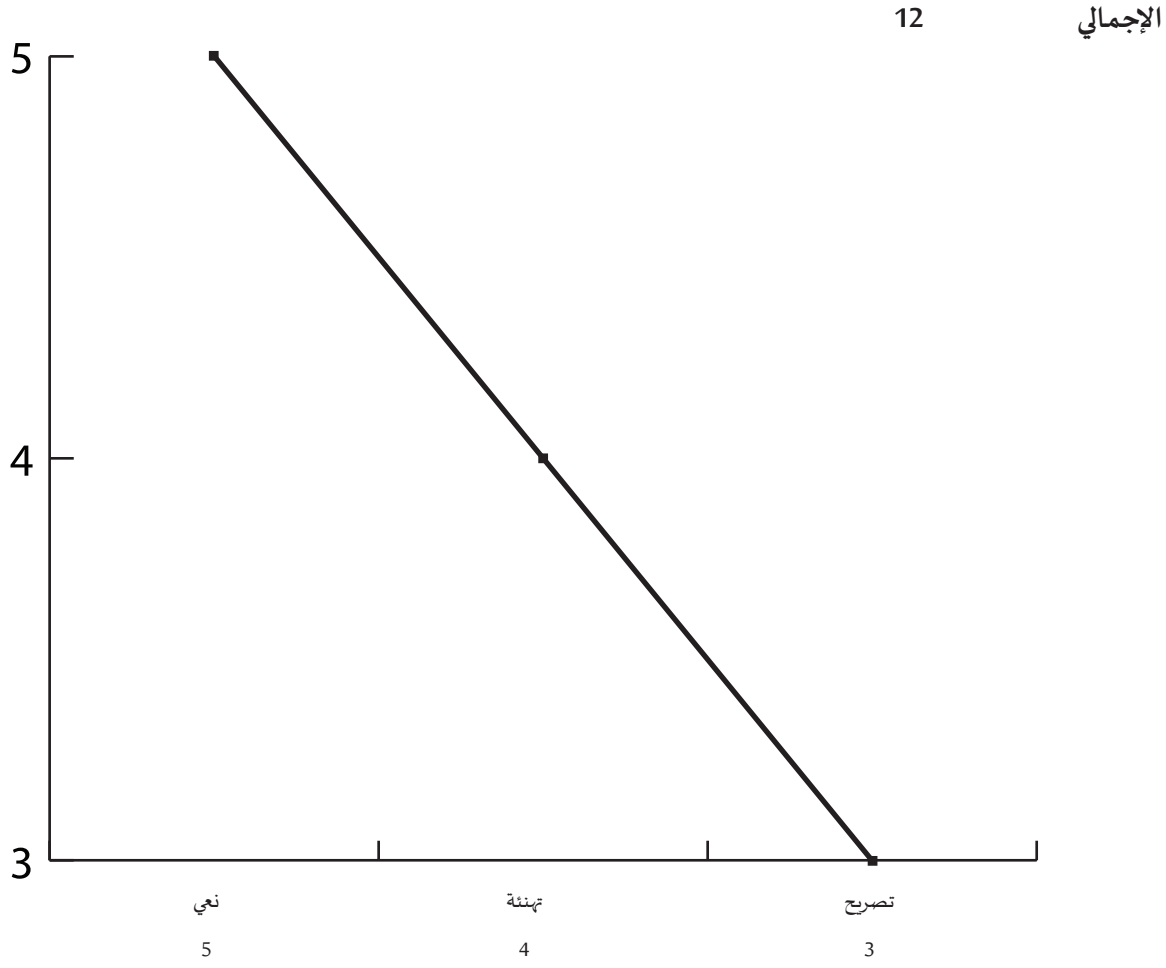

ثانيًا: المؤسسات الرقابية:

المجلس الأعلى للإعلام:

النقابات هي المؤسسات الممثلة والمعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي، على الأقل من الناحية النظرية، أما المجلس الأعلى للإعلام، والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، فهي مؤسسات رقابية، تمثل حضور الدولة في المشهد الصحفي والإعلامي لتنظيمه، فهي بصورة من الصور بديل وزارة الإعلام.

خلال 3 أشهر هي الفترة التي يغطيها التقرير، صدر عن المجلس الأعلى للإعلام 18 نشاطًا؛ توزعت كالتالي: 6 بيانات تهنئة، 4 تصريحات لرئيس المجلس، 3 فعاليات نظمها المجلس، 2 خبر، فضلاً عن بيان وحيد وبروتوكول تعاون وحيد، وأخيرًا بيان نعي وحيد.

الإجمالي 18

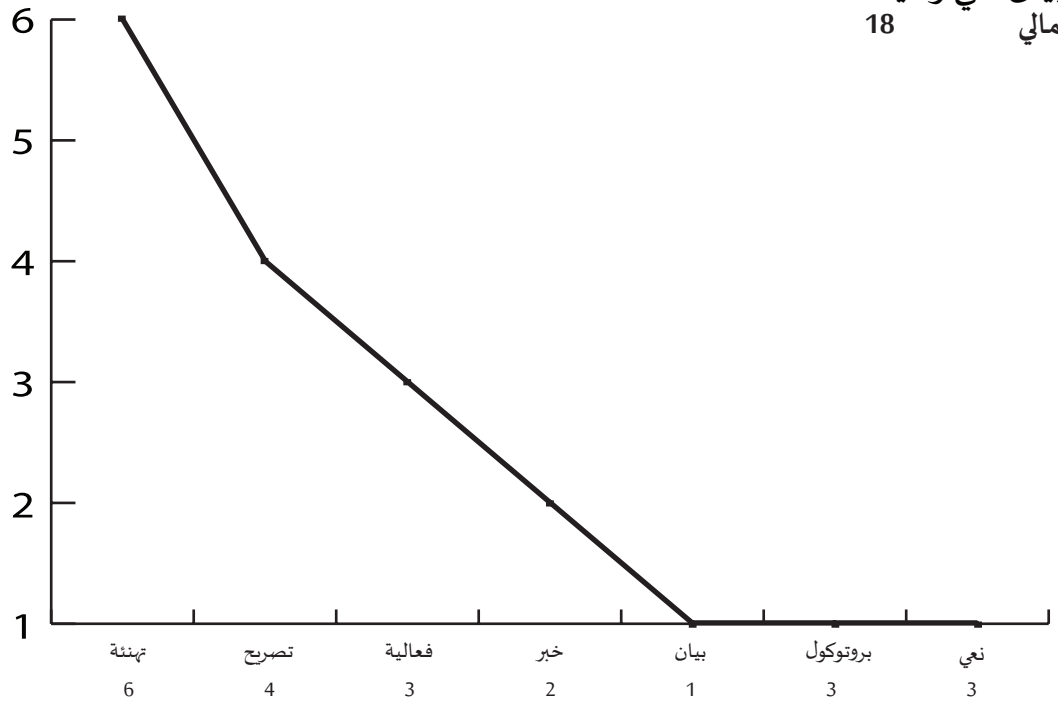

أما أهم ما صدر عن المجلس:

مناشدة المنصات الرقمية و الفضائية المشفرة بأهمية الالتزام بالمهلة المحددة، لتوفيق أوضاعها وذلك خلال 90 يومًا تنتهي سبتمبر. واستعداده تقديم التسهيلات الممكنة في ضوء قوانين المجلس والأكواد الإعلامية، وحماية المواطنين من أي محتوى إعلامي يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية وتقليل المحتوى غير القانوني، وتأكيد حقوق النشء والأطفال في الإعلام الآمن.

مبادرة التنظيم الذاتي للإعلام الرياضي: عقد المجلس الأعلى للإعلام اجتماعًا تشاوريًا بمقر المجلس، مع دعوة أطراف صناعة الإعلام في مصر لمناقشة تطورات الصناعة، ومحاولة التوافق على حلول مهنية للحد من التجاوزات والانتهاكات، وإيجاد السبل اللازمة لتطوير الصناعة وفق المعايير المهنية.

إعلان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أنه سيتخذ الاجراءات القانونية ضد بعض المواقع والصفحات المصرية التى نشرت أخبارا مغرضة وغير صحيحة عن حادث طابا نقلا عن مصادر اسرائيلية مغرضة، دون التحقق من صحتها أو التأكد من اتجاهات الجهات التي تروج لها ، وقامت السلطات المصرية بنفيها.

الهيئة الوطنية للصحافة:

في الربع الثالث من عام 2024، صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة 12 نشاطًا؛ عبارة عن 11 خبرًا عن الهيئة، فضلًا عن تصريح وحيد لرئيس الهيئة.

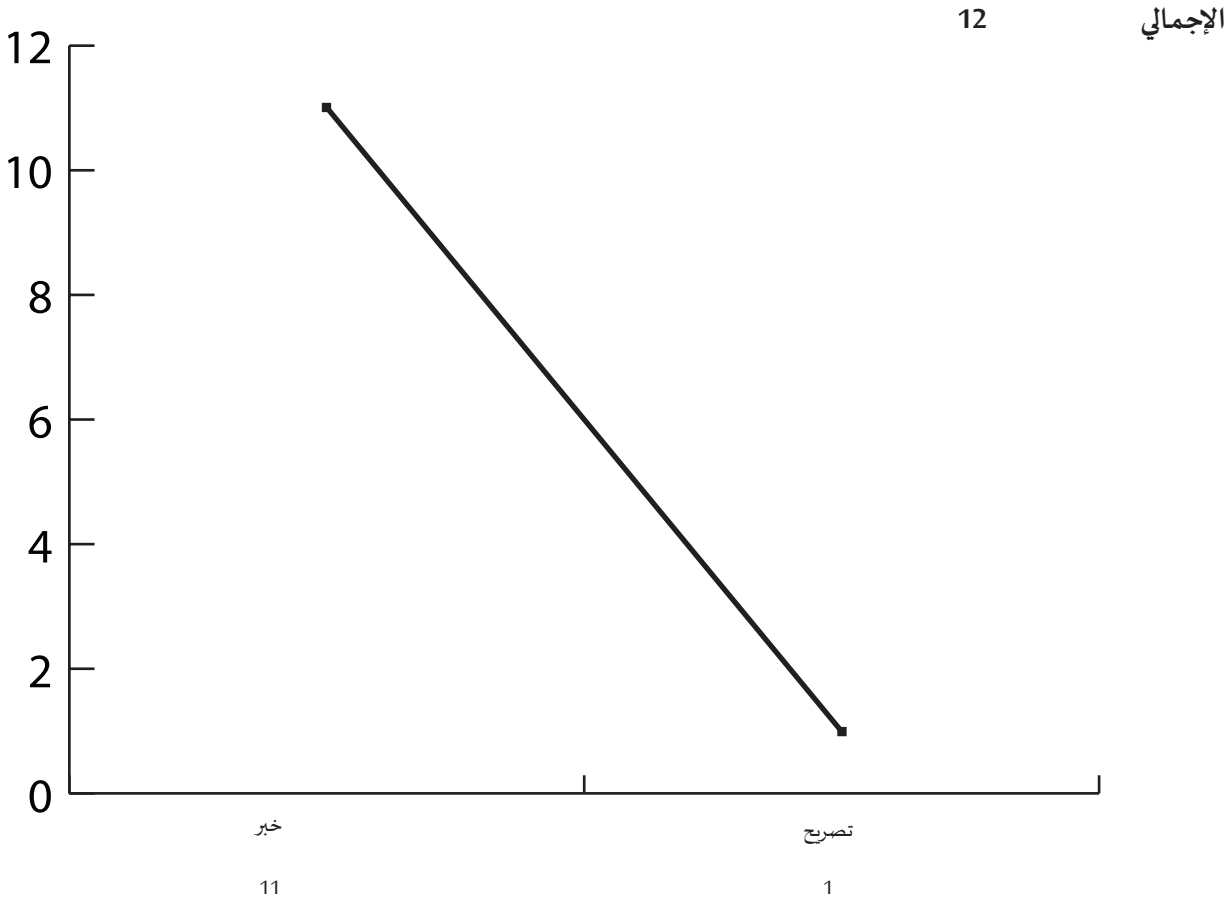

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة:

ثمة 3 نشاطات للهيئة طوال هذه المدة؛ هي: صرف بدل التدريب والتكنولوجيا للعاملين/ات بالمؤسسات الصحفية القومية، وصرف مكافأة نهاية الخدمة للمحالين/ات على المعاش. النشاط الثاني: بحث سبل تطوير التعاون بين الهيئة وعدد من كبار موظفي الجهاز البيروقراطي للدولة. الثالث: التعاون مع نقابة الصحفيين للارتقاء بالمهنة ودعم مكانة الصحافة القومية، من خلال تشكيل لجنة من الهيئة والنقابة للتواصل مع الجهات المعنية؛ بغرض العمل على تطوير المحتوى الصحفي بما يعكس آراء المواطنين/ات والتنوع في المجتمع، والتوسع في الصحافة المتخصصة وتنشيط الصحف الموجودة، ضخ دماء جديدة للصحافة القومية بفتح الباب لتعيين المؤقتين/ات من صحفيين/ات وإداريين/ات وعمال من خلال تعيين دفعات شهرية وفق ضوابط يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والنقابة وذلك اعتبارًا من شهر سبتمبر المقبل، وكذلك الاشتراك في برنامج تأهيلي لإعادة تدريب الصحفيين/ات والاستفادة بالمتميزين منهم والمؤهلين/ات في هذه الدورات في عملية التطوير الجديدة، مع تطوير منظومة الإعلانات داخل الصحافة القومية؛ عبر التواصل مع مختلف جهات الدولة بما يعيد الحيوية لقطاع الإعلانات في الصحافة القومية.

الهيئة الوطنية للإعلام:

خلال 3 أشهر، هي الفترة التي يغطيها التقرير، صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام 11 نشاطًا؛ توزعت كالتالي: 3 بيانات تهنئة، 3 بيانات نعي، 2 خبر عن الهيئة، 2 تصريح لرئيس الهيئة، بيان موقف وحيد.

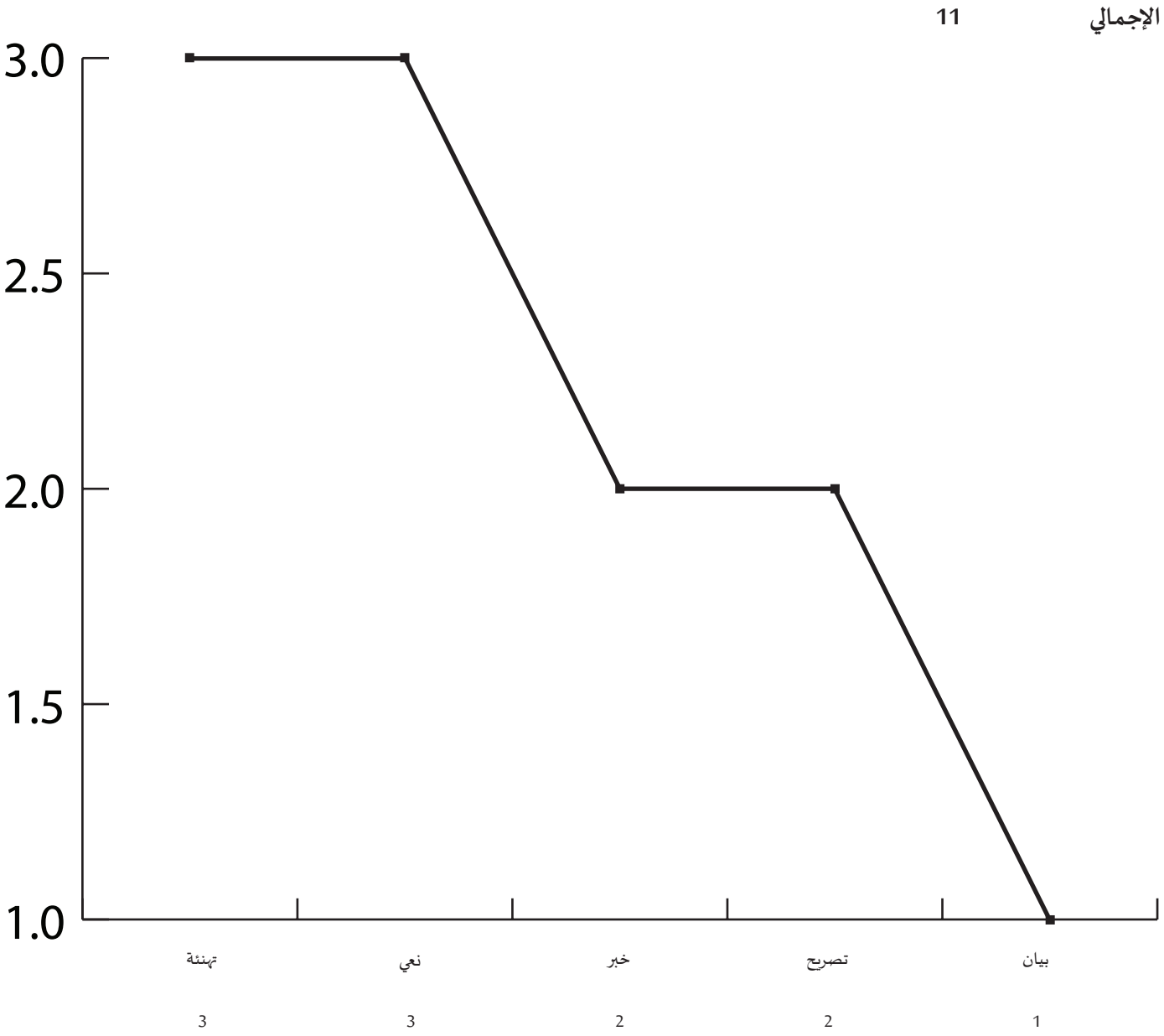

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام:

نشاطات الهيئة خلال هذه الفترة؛ إما اهتمت بتقديم برقيات التهنئة أو بيانات العزاء، أو إعلان قرارات الترقية للعاملين، أو الإعلان عن مواعيد اجتماعات الهيئة.

المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الثالث من عام 2024

جدل متجدد حول القيد بنقابة الصحفيين

بعد ظهور نتيجة لجنة القيد الأخيرة، أثير كثير من الجدل حول معايير الرفض والاختيار، كما تلقت النقابة شكاوى وطعون، فضلًا عن المطالب المتكررة للجمعية العمومية، التى تخص إعادة النظر فى لائحة القيد؛ حسب بيان لنقيب الصحفيين.

الجدل حول ملف القيد هو جدل متجدد؛ حول شروط القيد وإن كانت قاسية مجحفة تعيق دخول الصحفيين/ات الجادين/ات، أم متساهلة تمثل بابًا خلفيًا لدخول المتسلقين/ات وغير المنتمين/ات للمهنة بشكل حقيقي. وفي ظل النشاط الواضح للنقابة مع المجلس الحالي، كان من الطبيعي أن تثار قضايا القيد بالنقابة، وتثير غبار جدل، لا يكاد ينتهي حتى يبدأ من جديد. ومع دعوات الصحفيين الإلكترونيين/ات ومطالبتهم/ن بالدخول للنقابة، وهو ما يمر بالتبعية عبر بوابة القيد، أضيف جدل جديد لملف القيد.

المشكلات الثلاث لملف القيد

بصورة عامة يكشف ملف القيد أن هناك مشكلات رئيسية ثلاث متعلقة بهذا الملف؛ الأولى: الوصول إلى معايير نهائية ومستقرة ومحل إجماع يمكن الاستناد إليها في تقييم الطلبات المقدمة للالتحاق بالنقابة. الثانية: التصدي لعمليات التلاعب التي تمارسها بعض المؤسسات الصحفية لقيد بعض المقربين من إدارات هذه الصحف حتى وإن كانوا بعيدين كل البعد عن العمل الصحفي ومتطلباته.

وكذلك الحيلولة دون عمليات الابتزاز التي ترتكبها بعض الصحف بحق صحفيين/ات؛ عبر تكليفهم/ن بدفع مبالغ مالية مقابل ضمهم للنقابة. الثالثة: ملف الصحفيين الإلكترونيين/ات وحقهم في دخول النقابة، وفي التمتع بالمظلة النقابية.

الجدل المثار ورؤية لجنة القيد ومقترحات الصحفيين

في إطار هذا الجدل، نظمت نقابة الصحفيين، في 9 سبتمبر 2024، جلسة نقاشية حول المعايير التي تستند إليها لجنة القيد في قبول أو رفض المتقدمين/ات للحاق بعضوية النقابة، والمقترحات المقدمة من الصحفيين/ات الحضور بهذا الشأن.

خلال الجلسة أشار رئيس لجنة القيد، هشام يونس، إلى جانب من الجدل الدائر حول معايير القيد في النقابة، والمتعلق بمعيار المفاضلة بين المرشحين؛ وهل يستند إلى أساس الأقدمية في المؤسسة الأخيرة الملتحق بها، أم بالاستناد إلى مجمل سنوات عمله بالمهنة.

كما أشار إلى محاولات اللجنة الاستعانة بلجان معاونة، تتشكل من أساتذة متخصصين لتقييم الأرشيفات المقدمة؛ وهو ما يحيل إلى وجود صعوبات حقيقية تجابه عملية تقييم طلبات القيد بالنقابة المقدمة للجنة، ويشير إلى غياب معايير حاسمة ونهائية يمكن الاستناد إليها كميزان للقيد.

والملفت في كلمة هشام يونس عن القيد، هو إشارته إلى أن عمل اللجنة ليس تقنيًا خالصًا؛ إنما هي في صراع دائم مع المؤسسات الصحفية، التي تحاول قيد عاملين/ات لديها ليس لهم صلة بالعمل الصحفي لكنهم مقربين من إدارات هذه الصحف، في مقابل جهود اللجنة في تصفية القوائم المقدمة، من المتقدمين/ات من غير المشتغلين/ات بالصحافة؛ لذلك فقد أكد في كلمته على ضرورة معاقبة رؤساء تحرير الصحف؛ في حالات الدفع بصحفيين/ات بدون أرشيف، وبالضرورة في حالات التقدم بأرشيفات مزيفة.

جانب آخر من أزمة القيد، هو ما تلجأ له بعض الصحف، من استغلال رغبة الصحفيين/ات في دخول النقابة، في التربح من وراء هذه الرغبة، من خلال مطالبة الصحفي/ة العامل/ة بالصحيفة أن يدفع مبلغ محدد من المال، أو أن يدفع أقساطه التأمينية، مقابل تقديم أوراقه للنقابة.

لذلك فقد طالب رئيس لجنة القيد بضرورة أن تتقدم المؤسسات الصحفية بمستندات شمول مالي، بهدف منع عمليات الابتزاز التي ترتكبها بعض الصحف بحق الصحفيين/ات، وتكليفهم بدفع مبالغ مالية مقابل ضمهم للنقابة.

بخصوص الصحفيين الإلكترونيين، بدا واضحًا خلال الجلسة، أن هناك اتجاه عام في المجتمع الصحفي لحل مشكلة الصحفيين/ات الإلكترونيين، والنقاش حول معايير ضمهم للنقابة، وهو ما لاحظه نقيب الصحفيين وأشار إليه في إحدى مداخلاته خلال النقاش، وألمح إلى وجود مسودة مقترح بخصوص معايير ضم الصحفيين/ات الإلكترونيين للنقابة.

لكن لا شك أن هذا الانفتاح على مناقشة مشكلة الصحفيين الإلكترونيين/ات، لا ينفي وجود مخاوف لدى الجمعية العمومية للنقابة من تداعيات فتح هذا الملف، والمخاوف بصورة رئيسية تدور حول أمرين؛ الأول: التأثير السلبي لضم الصحفيين الإلكترونيين/ات إلى النقابة على البدل. الثاني: أن لا يتحول مسار ضم الصحفيين الإلكترونيين للنقابة إلى باب خلفي للتسلل إلى النقابة.

ولعل مما يشير إلى حجم الجدل المثار حول ملف القيد بالنقابة، تباين المقترحات المقدمة من الصحفيين لحل أزمة القيد، كان من أبرز هذه المقترحات: (1) أن تكون النقابة هي أول الأبواب التي يطرقها الصحفي/ة فور تخرجه، وقبل دخوله/ا إلى سوق العمل، فيذهب الصحفي/ة للنقابة التي تخضعه للاختبارات على أساسها تحدد صلاحيته/ا لممارسة المهنة، فإن حصل على موافقة النقابة، صار له الحق في الدخول إلى سوق العمل، وأصبح له الحق في عضوية النقابة. (2) فك الإرتباط بين العضوية بالنقابة والحصول على البدل، ما يسمح بمد مظلة الحماية النقابية لكل الصحفيين/ات العاملين/ات، وفي الوقت نفسه حماية مصالح الصحفيين/ات المستفيدين/ات من البدل، وغلق الباب أمام المتسللين للنقابة.

الخاتمة:

في التعاطي مع الجدل المثار حول القيد ومعاييره، أصدرت النقابة بيان للتعليق، كان من أهم ما ورد فيه، حرص المجلس الحالي على "توسيع قاعدة اختيار الزملاء-الزميلات الجدد عبر إدخال ممثلين للجمعية العمومية من أساتذة المهنة وكبارها، للمعاونة فى أعمال لجنة القيد، بحيث تكون الجمعية العمومية حاضرة فى جميع تفاصيل النقابة، وكذلك إدخال أساتذة المهنة فى اختيار الزملاء الجدد لحماية المهنة، وتوسيع قاعدة الرؤية، وكذلك حماية للقيد من أن يكون عرضة للحسابات الانتخابية سواء من داخل مجالس النقابة، أو من خارجها".

كذلك دعا البيان إلى اجتماعين عاجلين في سبتمبر 2024 على هامش أعمال المؤتمر السادس للنقابة؛ بغرض مناقشة أزمات القيد، وتطوير لائحته، ورفع توصيات لمجلس النقابة بهذا الشأن".

لكن في الأخير يبدو أن الجدل حول قواعد القيد ومعاييره مستمرًا على الأقل في المدى المنظور؛ في ظل بقاء الملفات الجدلية والإشكالية بدون حل نهائي وبات، وفي ظل استمرار معايير القيد تجمع بين كونها ليست محل إجماع، وكونها ذات معايير تقديرية متروكة للجنة؛ وهو ما يفتح باب للطعن فيها باعتبارها منحازة وغير موضوعية، وكون ملف القيد من الملفات الشائكة التي تثير عادة جدالات، ومن غير المتوقع أن يتبدل ذلك قريبًا؛ خاصة ملفات شائكة، مثل ملف الصحفيين الإلكترونيين. لكن لا ينفي كل ذلك حالة النشاط التي تعيشها النقابة في ظل المجلس الحالي، والجهد الكبير الذي تبذله لجنة القيد القائمة في معالجة الملفات الشائكة والمعلقة.

الخاتمة والتوصيات:

استمرت خلال الربع الثالث من عام 2024 الانتهاكات المتعلقة بالحريات كما هي من ضمن أبرز القيود التي تعرقل العمل الصحفي والإعلامي في مصر، يكفي أن نعرف أن تلك الفترة شهدت 27 حالة تجديد حبس على ذمة التحقيقات في قضايا نشر، من إجمالي 38 انتهاكًا. وفي الوقت الذي كان من المفترض أن تكون المؤسسات الصحفية هي حائط الصد الأول أمام معوقات العمل الصحفي في مصر، وجدنا أن المؤسسات الصحفية نفسها أضافت ضغوط جديدة على صحفييها، سواء من خلال حجب الرواتب أو حتى الفصل التعسفي، وكذلك من خلال تضييقات أخرى تتعلق بضعف الرواتب وعدم وجود عقود عمل.

ضغوط كثيرة وتحديات جمة يتعرض لها المجتمع الصحفي في مصر، حاولنا الوقوف عليها في التقرير، وفي الختام نطرح عدد من التوصيات علها تسهم في تحسين وضع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في البلاد.

فيمَا يتعلق بالحريات الإعلامية:

1 -ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

3 -ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن . وكذلك العمل على تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتنظيم الحبس الاحتياطي، وبشكل أخص فيما يخص العاملين/ات في المجال الصحفي والإعلامي.

4 -ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور المهم الذي تلعبه الصِّحافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

فيمَا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام:

5 -ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35

من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

6 - ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org